

## النظام المحاسبي المالي لسنة 2007: بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر

د. أوكيل نسيمة

د. حمزة العرابي

جامعة امحمد بوقرة - بومرداس

### الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مدى تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية IASs/IFRSs، كما هدفت إلى إبراز أهم الفوائد الناجمة من تطبيق النظام المحاسبي المالي، وأهم التحديات التي تواجه عملية التطبيق السليم له، وعليه تم إعداد إستبانة خصيصا لهذا الغرض حيث تم توزيع 200 إستبانة (70 إستبانة على مدققين، 70 إستبانة على محاسبي الشركات، 60 إستبانة على الأساتذة الجامعيين)، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- درجة التأييد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 أعلى منها قبل التطبيق سنة 2010، مما يعكس إرتفاع درجة التقبل والتأقلم لدى الممارسين لمهنة المحاسبة للتغيرات الحاصلة بمجال المحاسبة بمرور الزمن،
- وجود عدة معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائري، وذلك بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة، أهمها عدم تماشي قوانين الضريبة مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، وصغر السوق مالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب،
- يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات، كما يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي الشركات الأجنبية

الكلمات الدالة: النظام المحاسبي المالي، المعايير المحاسبية الدولية.

## المقدمة:

تعد المحاسبة لغة الأعمال، فيها يتحاور المتعاملون الاقتصاديون والمهتمون بشؤون الشركات الاقتصادية، ومنذ ظهورها كعلم مستقل ظهرت معها الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين مختلف الأقطار، وقد بما لم يعر أي إهتمام لتلك الإختلافات أو لآثارها، نظرا لكون التعاملات الاقتصادية والتجارية في غالب الأحيان لم تتجاوز الحدود السياسية لأي بلد، لكن بعد إنتشار المذهل للعمولة وفرض منطقتها على العالم، وكبر حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين البلدان متجاهلة بذلك الحدود السياسية، بدأت مشكلة الاختلافات في الممارسات المحاسبية تطفو إلى السطح، وبدأ معها الإهتمام المتزايد بتوحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم، وخلصت الجهود المبذولة أخيرا بإنشاء لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1973، هدفها الأول توحيد الممارسات المحاسبية عبر العالم، وأثمرت تلك الجهود بإصدار مجموعة كبيرة من المعايير المحاسبية الدولية IASs/IFRSs غطت بذلك مختلف الأحداث الاقتصادية والمشاكل المطروحة، وبلغ عدد دول العالم الذين تبنو تلك المعايير أو كيفوها بحسب إحتياجاتهم أكثر من 120 دولة سنة 2001،

وكغيرها من الدول، قامت الجزائر بتطوير نظام محاسبي مالي أعتمد سنة 2007 وساري التطبيق إبتداء من جانفي 2010، ليكون بديلا للمخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975، وميزة الأساسية لهذا النظام أنه مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، جاء بهدف رفع مصداقية وجودة وفائدة المعلومات المالية التي تصدرها إدارات الشركات الاقتصادية العاملة في الجزائر، هذا من جهة، وبهدف مواكبة المتطلبات الدولية بهذا الخصوص، من جهة أخرى، لاسيما تلك المتعلقة بمتطلبات المنظمة العالمية للتجارة والشركات المتعددة الجنسيات،

ومثله مثل أي تغيير، واجه النظام المحاسبي المالي عدة تحديات ومعوقات سواء ما تعلق بالمتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر عليها البيئة الجزائرية لنجاح التطبيق السليم له، أو في ما تعلق بمقاومة الممارسين لمهنة المحاسبة للتغييرات التي حدثت على مستوى الممارسات المحاسبية،

وعليه يمكننا طرح التساؤلات التالية:

1. ما درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي؟
2. هل هناك فوائد ناجمة عن إصدار التقرير السنوي للشركات الجزائرية وفق المعايير المحاسبية الدولية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية؟
3. ما هي أهم المعوقات التي من الممكن أن تواجه تطبيق للنظام المحاسبي المالي في الجزائر؟

**أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكاليات من خلال الوصول إلى النقاط الآتية:

1. معرفة درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر لتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.
2. تحديد الفوائد ناجمة عن إصدار التقرير السنوي للشركات الجزائرية وفق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية.
3. تحديد المعوقات التي من الممكن أن تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

### فرضيات الدراسة

- في ضوء أهداف الدراسة التي تم تحديدها، تم صياغة فرضيات الدراسة على النحو التالي:
- الفرضية الأولى:** لا يؤيد ممارسو مهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.
- ولاختبار هذه الفرضية بعمق أكبر تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية كالتالي:
- لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي، قبل بداية تطبيقه سنة 2010،
  - لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي، بعد بداية تطبيقه سنة 2010،
  - ليس هناك إختلاف في درجة تأييد القائمين على مهنة المحاسبة لتطبيق النظام المحاسبي المالي قبل وبعد التطبيق الفعلي سنة 2010،
  - لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القائمين على مهنة المحاسبة في درجة التأيد لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

**الفرضية الثانية:** لا توجد فوائد من التطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد معوقات تواجه عملية التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي في الجزائر.

### الدراسات السابقة:

- دراسة (أبو نصار، 2011): هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إلتزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية، حيث تم إستعراض أهمية ومزايا تبني معايير المحاسبة الدولية كما تم إستعراض أهم القوانين التي ألزمت الشركات الأردنية بتطبيق معايير المحاسبة الدولية، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها ضرورة وجود هيئة رقابية مستقلة مهمتها التأكد من مدى إلتزام الشركات الأردنية بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية كما تقوم بتوعية الشركات الأردنية بأهمية الإلتزام بمتطلبات معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة (Elizabeth & Paul, 2000)

“The role of international accounting standards in transitional economies”

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة فائدة تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالنسبة للدول التي تمر بمرحلة انتقالية (الانتقال من نظام الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق) وقد طبقت هذه الدراسة على عينة من الشركات المدرجة في السوق المالي بجمهورية الصين الشعبية، حيث زدتنا بتقارير مالية معدة باستعمال كل من معايير المحاسبة الدولية، وكذا المعايير المحاسبة المحلية، وكانت النتائج بعدم وجود فروقات ذات أهمية بين التقارير المعدة باستعمال معايير المحاسبة الدولية وتلك المعدة باستعمال معايير المحاسبة المحلية،

- دراسة (صيام، 2005) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة معرفة درجة تأييد القائمين على مهمة المحاسبة للالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، حيث بينت النتائج أن هناك تأييد كبير لعملية تطبيق المعايير المحاسبية لما لها من إيجابيات، كما توصل الباحث أن هناك جملة من المعوقات تحد من عملية التطبيق من بينها اختلاف الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية والتفاوت في السلوكيات والقيم السائدة واختلاف التشريعات والقوانين بين الأردن كدولة نامية تحاول تكييف المعايير المحاسبية الدولية مع خصائصها وبين الدول المتقدمة التي وضعت المعايير المحاسبية الدولية.

- دراسة (Aljifri & Khasharmeh, 2006) هدفت هذه الدراسة إلى محاولة التحقق من تلاءم المعايير المحاسبية الدولية مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وقد استعملت عدة مقاييس لإختبار مستوى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية، وكذا لتقييم ملاءمة هذا التطبيق مع بيئة الإمارات العربية المتحدة، وكانت النتائج أن حجم الشركة معيار محدد لمستوى التطبيق، وكذلك وجد الباحثان أن لافرق بين الشركات المدرجة وغير المدرجة بخصوص مستوى التطبيق، ومن النتائج الأخرى للدراسة أن مستعملي القوائم المالية يؤيدون تطبيق المعايير المحاسبة الدولية مع ضرورة ملاءمتها وخصائص بيئة دولة الإمارات العربية المتحدة.

- دراسة (دهبي، 2007): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبة الدولية في سوريا من وجهة نظر القائمين عليها، حيث تم في هذه الدراسة محاولة معرفة الشروط الواجب توفرها في سوريا للتمكن من تطبيق المعايير المحاسبية بشكل مقبول، ومن جملة ما توصل له الباحث هو وجود معوقات كبيرة تفرضها التفاوت بين خصائص سوريا الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والقانونية مع خصائص الدول المتقدمة، وكذا تفاوت المستوى التأهيلي للمحاسب السوري بالمقارنة مع المحاسب في الدول المتقدمة،

- دراسة (أحمد خليف، 1997) دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر، هدفت هذه الدراسة إلى تبيان مدى قابلية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في مصر، مع القيام بدراسة مفصلة للمعايير المحاسبية وتقييمها، حيث قام الباحث بإعداد إستبيان تمحور حول القضايا المحاسبية التي هي محل خلاف وتتضمن بدائل متعددة لمعالجتها محاسبيا، وخلص البحث لمجموعة من النتائج

أهمها قابلية تطبيق معايير محاسبية للتطبيق بشكل جزئي في الممارسة بمصر لحل القضايا المحاسبية محل الخلاف، ومن النتائج الأخرى للبحث هو وجود عدة مشاكل تواجه تطبيق معايير المحاسبة الدولية.

- دراسة (بن عيشي، 2009) : هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى توافق البيئة الجزائرية من عدمه مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية، ومعرفة دور الجامعات والهيئات العلمية الأخرى في تحقيق هذا التوافق، كما هدفت إلى معرفة مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في البيئة الجزائرية، وخلصت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات والصعوبات التي تواجه عملية التطبيق للمعايير المحاسبية الدولية في الجزائر، أهمها وضعية الشركات الجزائرية غير المسعرة في البورصة وضعف المؤسسات المالية التي تعتبر عنصرا فعالا في تحريك العمل بالنظام المحاسبي المالي.

#### منهجية البحث:

**المصادر الثانوية:** فمن أجل إعداد الجانب النظري للدراسة الحالية فقد تم الرجوع إلى الكتب والدوريات والمجلات العالمية المتخصصة التي تبحث في موضوع الدراسة أو تتضمن بيانات أو معلومات تخدم هذه الدراسة.

**المصادر الأولية:** للحصول على البيانات الأولية اللازمة لاختبار الفرضيات تم إعداد استبانة\* خصيصا لهذا الغرض (مرفقة بملحق الدراسة) تم توزيعها على عينة الدراسة.

#### مجتمع وعينة الدراسة

اشتمل مجتمع الدراسة على أساتذة المحاسبة في الجامعات الجزائرية ومدققون الحسابات ومحاسبو الشركات الاقتصادية، ونظرا لعدم وجود بيانات حول العدد الإجمالي لمجتمع الدراسة، تم إختيار عينة عشوائية تفوق 50 فردا لكل فئة من فئات المجتمع تلبية للأغراض الإحصائية، حيث تم توزيع 200 استبانة (70 استبانة على المدققين، 70 استبانة على محاسبو الشركات، 60 استبانة على الأساتذة الجامعيين)، ويعرض الجدول رقم (1) حجم عينة الدراسة وعدد الاستبانات الموزعة والعدد المسترجع منها ونسبة الاسترجاع.

الجدول (1): توزيع عينة الدراسة والاستبانات الموزعة والمسترجعة			
نسبة الاسترجاع	عدد الاستبانات المسترجعة	عدد الاستبانات الموزعة	
64.28%	45	70	محاسبو الشركات
74.28%	52	70	المدققون
76.67%	46	60	الأساتذة الجامعيون

#### الأساليب الإحصائية المستخدمة:

\* تم إعداد الاستبانة اعتمادا بالأساس على دراسة (صيام، 2005) وتكييفها مع خصوصيات الواقع الجزائري.

تم استخدام الإحصاء الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع أهداف الدراسة والمتمثل في التكرار والوسط الحسابي والانحراف المعياري. و لأغراض اختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الأساليب التالية:

1. اختبار (T-Test) .

2. اختبار (F-Test) .

### لمحة عن المحاسبة في الجزائر:

منذ إستقلالها سنة 1962، طبقت الجزائر المخطط المحاسبي العام الفرنسي لسنة 1957، الذي ورثته عن المستعمر الفرنسي، في إطار سد للفراغ القانوني الذي تلى الاستقلال الوطني، ونظرا لكون المخطط المحاسبي العام أعد خصيصا ليتماشى مع متطلبات الاقتصاد الحر، كان لزاما على الجزائر إعداد وتطوير مخطط محاسبي يتلاءم مع التوجه الاقتصادي الاشتراكي الذي تبنته بعد الاستقلال.

وبالفعل توج المسعى بإعداد لما سمي في ما بعد بالمخطط الوطني للمحاسبة والذي تم إصداره سنة 1975 إثر القرار 35-75 المؤرخ في 29 أفريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة، الذي أعد لتلبية حاجات الاقتصاد الموجه،

وبعد قرار الجزائر بالتحول لإقتصاد السوق أواخر ثمانينيات القرن الماضي، أصبح لزاما تكييف المخطط الوطني للمحاسبة مع المتطلبات الجديدة، غير أن اتجاه التكييف لم يرقى إلى الطموحات المنشودة فقررت الجزائر بداية من سنة 2001 بإعداد نظام محاسبي يتماشى مع المتطلبات الدولية وآليات اقتصاد السوق، وعليه تم إصدار النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 إثر القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007، وساري المفعول ابتداء من 01 جانفي 2010. ويعد هذا النظام مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية بدرجة كبيرة، كونه أعد من قبل خبراء أوروبيين بالتنسيق مع المجلس الوطني للمحاسبة، وتمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير إثر الإتفاقية التي وقعتها الجزائر معه بهدف تحسين القطاع المالي والأنظمة المالية في الجزائر.

### مزايا تطبيق معايير المحاسبة الدولية:

من بين مزايا تطبيق معايير محاسبية موحدة، نذكر ما يأتي (Alferdson, 2005)

- سهولة الدخول إلى أسواق رؤوس الأموال الأجنبية.
- زيادة مصداقية أسواق رؤوس الأموال المحلية مقارنة بأسواق رؤوس الأموال الأجنبية الذي يعطي احتمالية أكبر للشراكة والاندماج.
- زيادة مصداقية القوائم المالية للشركات في الدول النامية بالنسبة للدائنين المحتملين.
- تخفيض تكلفة رأس المال للشركات.
- قابلية مقارنة البيانات المالية بين مختلف الدول.
- زيادة الشفافية والمساءلة في نطاق الحاكمية المحاسبية

- زيادة قابلية فهم التقارير المالية ( لغة مالية مشتركة).
- تخفيض تكاليف إصدار معايير محاسبية وطنية(قطرية).
- سهولة تنظيم أسواق الأوراق المالية.
- تخفيض التأثير بالضغط السياسية.

### الصعوبات والانتقادات الموجهة للتوحيد المحاسبي الدولي: بعض الصعوبات والعقبات التي تعرقل

عملية التطبيق الناجح للمعايير المحاسبية الدولية، نلخصها في النقاط التالية (حسين ومأمون، 2000):

1. تباين المستوى التعليمي بين الدول.
2. اختلاف النظام السياسي ( رأس مالي، اشتراكي...)
3. اختلاف قانون الشركات والضرائب من دولة إلى أخرى.
4. تباين الكبير في مستوى التطور الاقتصادي ( الدول المتقدمة، الدول النامية...).
5. الاختلاف والتباين في الممارسات المهنية للمحاسبة بين مختلف الدول.

### نتائج الدراسة

سيتم في هذا الجزء من الدراسة عرض خصائص عينة الدراسة يتبعها عرض لنتائج اختبار فرضيات الدراسة وتحليل النتائج ومناقشتها.

### خصائص عينة الدراسة

للتعرف على خصائص عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي والخبرات العملية والتخصص العلمي والشهادات المهنية التي يحملها أفراد العينة، تم تخصيص الجزء الأول من الاستبانة لهذه الغاية، حيث يعرض الجدول رقم (2) نتائج هذا الجزء.

الجدول (2): خصائص أفراد عينة الدراسة							
عينة الأساتذة الجامعيين		عينة المدققون		عينة محاسبو الشركات		المتغير	
النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	الخيارات	الفئة العمرية
26.1	12	0	0	46.7	21	أقل من 30 سنة	
52.2	24	51.9	27	40	18	بين 31 و 40 سنة	
21.7	10	48.1	25	13.3	6	أكثر من 41 سنة	
34.56		39.8		31.66		المتوسط الحسابي	
6.97		5.04		7.07		الإنحراف المعياري	
0	0	100	52	100	45	بكالوريوس	المؤهل العلمي
82.6	38	0	0	0	0	ماجستير	

17.4	8	0	0	0	0	الدكتوراه
%100	46	%100	52	%100	45	المجموع
30.4	14	0	0	64.4	29	أقل من 5 سنوات
56.5	26	51.9	27	22.2	10	بين 6 و 10 سنوات
13.1	6	48.1	25	8.9	4	بين 11 و 15 سنة
0	0	0	0	4.4	2	أكثر من 16 سنة
7.13		10.4		5.66		المتوسط الحسابي
3.21		2.52		4.21		الانحراف المعياري

## 1. إختبار الفرضية الثانية:

**الفرضية الرئيسية الثانية:** لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تبني النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،

أ. **الفرضية الفرعية الأولى:** لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيون) في الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي، قبل بداية تطبيقه سنة 2010،

لإختبار هذه الفرضية تمّ استخدام إختبار T للعينة البسيطة one sample T test، عند مستوى دلالة 5%،

يعطينا الجدول رقم 03 نتائج إختبار T متوسط درجة التأييد لتطبيق النظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010 من قبل القائمين على مهنة المحاسبة، نلاحظ أن متوسط درجة التأييد بلغت 3.16؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 2.00 بمستوى دلالة (α) Sig 0.04 وهي أقل من 5%، وبناء على ذلك يتمّ رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وعليه فالممارسون لمهنة المحاسبة كانوا يؤيدون تطبيق النظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010، لكن الملفت للإنتباه بعد معرفة درجة تأييد كل فئة على حدى إتضح أن الأساتذة الجامعيين هم المؤيدون فقط حيث بلغ متوسط درجة التأييد 3.87، وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 9.53 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%، في حين محاسبو الشركات والمدققون لم يكونوا يؤيدون تطبيق النظام المحاسبي المالي قبل بداية تطبيقه سنة 2010، إذ بلغ متوسط درجة التأييد 2.89 و 2.77 على التوالي، وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3.

الجدول رقم 03: إختبار T للعينة البسيطة one sample T test لدرجة تأييد تطبيق النظام المحاسبي المالي قبل تطبيقه سنة 2010.				
المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة Sig	درجة الحرية	قيمة t	الإجمالي
3.16	0.04	142	2.00	



2.89	0.52	44	0.64-	محاسبو الشركات
2.77	0.01	51	2.58-	المدققون
3.87	0.00	45	9.53	الأساتذة الجامعيون

الفرضية الفرعية الثانية: لا يؤيد الممارسون لمهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة

الجامعيون) في الجزائر تطبيق النظام المحاسبي المالي، بعد بداية تطبيقه سنة 2010.

لإختبار هذه الفرضية تمّ إستخدام إختبار T للعينة البسيطة one sample T test، عند مستوى

دلالة 5%.

يعطينا الجدول رقم 04 نتائج إختبار T متوسط درجة التأيد لتطبيق النظام المحاسبي المالي بعد بداية

تطبيقه سنة 2010 من قبل القائمين على مهنة المحاسبة، نلاحظ أن متوسط درجة التأيد بلغت 3.94 ؛

وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 12.00 مستوى دلالة (α) Sig 0.00

وهي أقل من 5%، وبناء على ذلك يتمّ رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وعليه فالممارسون

لمهنة المحاسبة يؤيدون تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد بداية تطبيقه سنة 2010،

وبعد تجزئة القائمين على مهنة المحاسبة إلى ثلاث فئات، فئة محاسبو الشركات وفئة المدققون وفئة

الأساتذة الجامعيون، نلاحظ أن الأساتذة الجامعيين يؤيدون بدرجة أعلى من الفئات الأخرى، حيث بلغ

متوسط درجة التأيد لديهم 4.52، وبلغت قيمة t 12.34 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل

من 5%، في حين محاسبو الشركات بلغ متوسط درجة التأيد لديهم 3.69 والمدققون 3.65 وبلغت قيمة

t 4.86 و 5.97 على التوالي، بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%.

الجدول رقم 04: إختبار T للعينة البسيطة one sample T test لدرجة تأيد تطبيق النظام المحاسبي المالي بعد تطبيقه سنة 2010.				
المتوسط الحسابي	مستوى الدلالة Sig	درجة الحرية	قيمة t	
3.94	0.00	142	12.00	الإجمالي
3.69	0.00	44	4.86	محاسبو الشركات
3.65	0.00	51	5.97	المدققون
4.52	0.00	45	12.34	الأساتذة الجامعيون

ج. الفرضية الفرعية الثالثة: ليس هناك إختلاف في درجة تأيد القائمين على مهنة المحاسبة لتطبيق

النظام المحاسبي المالي قبل وبعد التطبيق الفعلي سنة 2010.

لإختبار هذه الفرضية تمّ إستخدام إختبار T للعينة المزدوجة paired samples T test، عند

مستوى دلالة 5%.

يظهر الجدول رقم 05 نتائج إختبار الفرضية الفرعية الثالثة؛ فتشير النتائج إلى أنّه توجد إختلافات

ذات دلالة إحصائية بين درجة التأيد قبل وبعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010، حيث

بلغت قيمة  $t$ -13.71، بمستوى دلالة  $\alpha$  Sig 0.00، وهي أقل من 5%، إذن يعد الفرق بين المتوسطات البالغ 0.78 ذا دلالة إحصائية، وبناءا عليه يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة، وبناءا عليه إرتفعت درجة تأييد تطبيق النظام المحاسبي المالي من قبل القائمين على مهنة المحاسبة بعد بدء تطبيقه سنة 2010،

ونفس الإتجاه سارت عليه مختلف الفئات القائمة على مهنة المحاسبة فكل من الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات والمدققين إرتفعت درجة تأييدهم لتطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث بلغت قيمة  $t$  - 7.81 و-7.39 و-8.72 على التوالي بمستوى دلالة 0.00 لكل منهم. إذن تعد الفروقات في متوسطات درجة التأييد بعد وقبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010، ذات دلالة إحصائية.

جدول رقم 05: إختبار T للعينة المزدوجة paired samples T test لإختلاف درجة التأييد قبل وبعد التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي سنة 2010.				
فرق المتوسطات (بعد - قبل)	مستوى الدلالة Sig	درجة الحرية	قيمة t	
0.78	0.00	142	-13.71	الإجمالي
0.80	0.00	44	-7.39	محاسبو الشركات
0.88	0.00	51	-8.72	المدققون
0.65	0.00	45	-7.81	الأساتذة الجامعيين

د. الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين القائمين على مهنة المحاسبة (محاسبو الشركات والمدققون والأساتذة الجامعيين) في درجة التأييد لتطبيق النظام المحاسبي المالي.

لإختبار هذه الفرضية تم استخدام إختبار T للعينتين المستقلتين Independent samples T test، عند مستوى دلالة 5%، وسيتم إختيار قيمة  $t$  ومستوى دلالتها (sig) بناءا على إختبار F، فإذا كانت الدلالة الإحصائية لقيمة F أكبر من 5% نختار إختبار  $t$  في حالة افتراض تساوي التباينات، وفي حالة العكس؛ أي الدلالة الإحصائية أقل من 5% نختار إختبار  $t$  في حالة عدم تساوي التباينات.

يظهر الجدول رقم 06 نتائج إختبار الفرضية الفرعية الرابعة، فتشير النتائج إلى أنه توجد فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص درجة تأييد تطبيق النظام المحاسبي المالي بين الأساتذة الجامعيين والمدققين سواء قبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي أو بعده، حيث بلغت قيمة  $t$  8.61 قبل التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 1.1 دال إحصائيا. وبلغت قيمة  $t$  5.26 بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.86 ذو دلالة إحصائية،

كذلك تظهر النتائج إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية فيما يخص درجة التأييد بين الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات، سواء قبل التطبيق الفعلي أو بعده، حيث بلغت قيمة  $t$  5.07 قبل التطبيق

سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.98 دال إحصائيا، وبلغت قيمة t 4.43 بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.00، وهي أقل من 5%، إذن الفرق بين المتوسطات البالغ 0.83 دال إحصائيا،

في حين تظهر النتائج إلى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية في ما يخص درجة التأيد بين المدققين ومحاسبي الشركات، سواء قبل التطبيق الفعلي للنظام المحاسبي المالي أو بعده، حيث بلغت قيمة t -0.64 قبل التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.52، وهي أكبر من 5%، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0.11 غير دال إحصائيا، وبلغت قيمة t -0.19 بعد التطبيق سنة 2010، بمستوى دلالة 0.84، وهي أكبر من 5%، وعليه فالفرق بين المتوسطات البالغ 0.03 ليس ذو دلالة إحصائية.

وخلاصة إختبار هذه الفرضية تشير إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين الأساتذة الجامعيين وكل من المدققين ومحاسبي الشركات في ما يخص درجة تأييد تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائر، في حين لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين المدققين ومحاسبي الشركات في ما يخص درجة التأيد، ويمكن إرجاع ذلك إلى أحد السببين:

- إما لكون الأساتذة الجامعيين من حملة شهادات الدراسات العليا عكس المدققين أو محاسبي الشركات فمؤهلهم العلمي لم يتجاوز شهادة الليسانس، وهذا ما يرحح درجة الإستيعاب لصالح الأساتذة الجامعيين وإطلاعهم الأكبر على المتطلبات الدولية فيما يخص الممارسات المحاسبية،
- أو لكون عملية الإلتزام بتطبيق النظام المحاسبي المالي تقع على عاتق المدققين ومحاسبي الشركات، وليس على عاتق الأساتذة الجامعيين، لذلك يجعل المدققين ومحاسبي الشركات أكثر ترددا وأكثر حيطة وترثيا في تقبلهم لمستجدات النظام المحاسبي المالي، وهذا السبب أكثر إقناعا وأرجح من السبب الأول.

جدول رقم 06: إختبار T للعنتين المستقلتين Independent samples T test لمدى وجود فروقات بين القائمين على مهنة المحاسبة في درجة التأيد لتطبيق النظام المحاسبي المالي					
إختبار T لاختبار تساوي المتوسطات		إختبار تساوي التباينات			
فرق المتوسطات	sig	قيمة t	sig	قيمة F	
1.1	0.00	8,61	0.36	0.83	فرق في درجة التأيد بين الأساتذة الجامعيين والمدققين
0.86	0.00	5,26	0.65	0.20	قبل 2010
0.98	0.00	5.07	0.00	34.8	بعد 2010
0.83	0.00	4.43	0.18	1.79	فرق في درجة التأيد بين الأساتذة الجامعيين ومحاسبي الشركات
0.11	0.52	0.64-	0.00	30.4	قبل 2010
0.03	0.84	0.196-	0.24	1.38	بعد 2010

خلاصة إختبار الفرضية الأولى:

تمَّ إختبار في هذه الفرضية درجة تأييد الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات) لتطبيق النظام المحاسبي المالي، فالنتائج أشارت إلى تأييد الأساتذة الجامعيين لتطبيق النظام المحاسبي المالي قبل بدء في التطبيق الفعلي له سنة 2010، في حين أبدى المدققون عدم التأييد له، بينما اتخذ محاسبو الشركات موقف الحياد إتحافه تطبيقه وهذا قبل تطبيقه الفعلي سنة 2010،

أما بعد بدء تطبيقه سنة 2010، وبعد قيام مختلف القائمين على مهنة المحاسبة بالإستعدادات اللازمة فيما يخص متطلبات النظام المحاسبي المالي، تغير موقف القائمين على مهنة المحاسبة في الجزائر بخصوص تطبيق النظام المحاسبي المالي، حيث أبدوا تأييدهم لتطبيقه، غير أنه تفاوتت درجات التأييد، حيث أيد الأساتذة الجامعيون بقوة عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، في حين أبدى المدققون ومحاسبو الشركات تأييدهم للنظام المحاسبي المالي بدرجة متساوية،

وعموما يمكننا القول أنه بمرور الزمن أصبح تطبيق النظام المحاسبي المالي أكثر تقبلا من قبل القائمين على مهنة المحاسبة على الرغم من تفاوت درجات تأييدهم له.

**إختبار الفرضية الثانية:** لا توجد فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية.

يعطينا الجدول رقم 07 نتائج إختبار T للعينات البسيطة، فتشير النتائج إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية، حيث بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة فإن النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات أعلى جودة وفق حاجات مستخدمي تلك المعلومات، فبلغ المتوسط الحسابي 4.05 وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة  $t$  16.4 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، ويرى الممارسون لمهنة المحاسبة كذلك أن النظام المحاسبي المالي يفيد كل من المستثمرين والمقرضين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لكليهما 3.65 و 4.01 على التوالي، وبلغت قيمة  $t$  لديهما 7.8 و 14.3 على التوالي وكلاهما بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لا يرى الممارسون لمهنة المحاسبة أية فائدة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لإدارات الشركات ومصالح الضرائب والمدققين، والملفت للإنتباه أن القائمين على مهنة المحاسبة لا يرون فائدة للمستخدمين الذين كانوا خلال الفترة السابقة أين كان يطبق المخطط الوطني المحاسبي 1975 يعتبرون أهم المستخدمين، وهم إدارة الشركات والمدققين ومصالح الضرائب، ويمكن إرجاع السبب إلى كون بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سوف تزيد مسؤولية كل من إدارة الشركات والمدققين إتحافه إعداد تقارير مالية أكثر تفصيلا أعلى جودة، في حين بالنسبة لمصالح الضرائب فإن التوجه الجديد للنظام المحاسبي المالي إقتصادي وليس قانوني مثل ما كان من قبل مع المخطط الوطني المحاسبي، وهذا يجعل التركيز في إعداد التقرير المالي على المشتثمرين والدائنين أكثر منه على المتطلبات الضريبية،

لكن تختلف الإجابات بين مختلف الفئات، ففي الوقت الذي يتفقون جميعا على كون النظام المحاسبي المالي يقدم معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجات مستخدمي تلك المعلومات، ويتفقون أن النظام

المحاسبي المالي لا يفيد المدققين ولا مصالح الضرائب، يختلف المدققون مع كل من المحاسبين والأساتذة الجامعيين، فيرى المدققون أن تطبيق النظام المحاسبي المالي يفيد إدارات الشركات، ويخالفه في ذلك الأساتذة الجامعيون ومحاسبو الشركات، كما يرى المدققون أن النظام المحاسبي المالي غير مفيد بالنسبة للمستثمرين، ويخالفه الرأي الأساتذة الجامعيون ومحاسبو الشركات.

وتشير النتائج كذلك إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للاقتصاد ككل، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.6 وهو أعلى من متوسط أداة القياس والمقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 8.31 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، كما يرى الممارسون لمهنة المحاسبة أن للنظام المحاسبي المالي فوائد على الاقتصاد، فتطبيقه يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك ينشط السوق المالي الجزائري، فبلغ المتوسط الحسابي لكليهما 3.68 و 3.51 على التوالي، وبلغت قيمة t لكليهما 8.32 و 6.3 على التوالي بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%،

كما تتفق جميع الفئات على كون النظام المحاسبي المالي مفيد بالنسبة للاقتصاد، إلا حالة حياد المدققين حول فائدة تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فقد بلغ المتوسط الحسابي 2.86 وبلغت قيمة t -1.5 بمستوى دلالة 0.12 وهي أكبر من 5%.

كما تشير النتائج كذلك إلى وجود فوائد متوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي بالنسبة للشركات الأجنبية، حيث تتفق جميع الفئات (الأساتذة الجامعيون والمدققون ومحاسبو الشركات) على كون النظام المحاسبي المالي مفيد وبشكل كبير للشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، ومن أهم الفوائد المتوقعة بحسبهم هو تجنب الشركات الأجنبية تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.12 وهو أعلى من متوسط أداة القياس والمقدر بـ 3، وبلغت قيمة t 16.4 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، تتلوهما الفائدة المتوقعة المتعلقة بإمكانية ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها جراء تطبيق النظام المحاسبي المالي والمستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، فبلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 4.11 وبلغت قيمة t 21.1 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%.

أما بالنسبة للفوائد متوقعة من كون النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، فيرى الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر أن عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية توفر الجهد والوقت اللازمين لإعداد معايير محاسبية محلية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.14 وبلغت قيمة t 2.0 بمستوى دلالة 0.045 وهي أقل من 5%، كذلك يرى الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر أن عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية يمكننا من الاستفادة من الخبرات المتراكمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه الفقرة 3.35، وبلغت قيمة t 4.5 بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لا يتفق الممارسون لمهنة المحاسبة عموماً على كون عملية تكييف المعايير المحاسبية الدولية تجنب تكلفة إعداد معايير محلية، وهذا راجع بالدرجة الأولى أن عملية إعداد وتطوير النظام المحاسبي المالي ممولة بالكامل من قبل البنك الدولي للإنشاء والتعمير،

النظام المحاسبي المالي لسنة 2007 بين مزايا التطبيق وتحدياته من وجهة نظر الممارسين لمهنة المحاسبة في الجزائر

جدول رقم 07: اختبار T للعبئة السليطة حول الفوائد المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية												
محاسبو الشركات			المدققون			الأساتذة الجامعون			الإجمالي			نص الفقرة
المتوسط ط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط ط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	
4.13	0.00	8.5	3.59	0.00	7.5	4.47	0.00	19.8	4.05	0.00	16.4	يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات
3.17	0.19	1.3	3.19	0.03	2.2	3.01	0.99	0.01	3.12	0.07	1.8	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي إدارة الشركات
2.57	0.001	3.6-	2.50	0.00	5.6-	2.91	0.51	0.6-	2.65	0.00	5.2-	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي مصالح الضرائب
3.11	0.32	1.0	2.25	0.00	5.2-	2.52	0.03	3.9-	2.60	0.10	4.9-	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المدققين
4.25	0.00	9.7	3.34	0.16	4.5	3.43	0.02	2.3	3.65	0.00	7.8	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المستثمرين
4.24	0.00	13	3.32	0.004	3.0	4.56	0.00	21.1	4.01	0.00	14.3	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المقرضين والدائنين
3.46	0.001	8.5	3.4	0.03	3.1	3.95	0.00	10.2	3.60	0.00	8.31	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي الاقتصاد ككل
4.15	0.00	1.3	2,86	0.12	1.5-	4.13	0.00	8.4	3.68	0.00	8.32	يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة
3.75	0.00	3.6-	2.75	0.01	2.6-	4.14	0.00	9.5	3.51	0.00	6.3	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي عملية تنشيط السوق المالي
4.84	0.00	34	3.73	0.00	7.3	3.61	0.004	3	4.04	0.00	11.8	يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي الشركات الأجنبية
3.93	0.00	16	4.26	0.00	20	4.13	0.00	8.4	4.11	0.00	21.1	ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها
3.75	0.00	9.5	4.11	0.00	25	4.30	0.00	16	4.06	0.00	24.4	تقليل من الفروقات في

أساليب قياس نتائج الفروع												
تحديد قيمة المردودية الاقتصادية المحققة من الاموال المستثمرة في كل فرع من فروعها	3.95	0.00	31	3.26	0.02	2.3	3.86	0.00	5.6	3.67	0.00	9.6
تجنب تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها	4.09	0.00	11	4.3	0.00	20	3.95	0.00	5.5	4.12	0.00	16.4
تطبيق المعايير المحاسبية الدولية يوفر الجهد والوقت لإعداد معايير محلية	3.20	0.08	1.7	2.55	0.00	5.5-	3.73	0.00	7.3	3.14	0.045	2.0
الاستفادة من خبرات المتراكمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية	3.44	0.00	4.3	2.67	0.00	3.8-	4.04	0.00	7.7	3.35	0.00	4.5
تجنب تكلفة إعداد معايير محلية	3.24	0.02	2.3	2.56	0.00	5.6-	3.52	0.00 1	3.4	3.08	0.25	1.1

**خلاصة إختبار الفرضية الثانية:** لخص إختبار هذه الفرضية أهم الفوائد المتوقعة من تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، حيث وجد أن لتطبيق النظام المحاسبي المالي عدة فوائد، فبالنسبة لمستخدمي المعلومات المالية فهذا النظام يزودهم بمعلومات أعلى جودة وأكبر فائدة، كما يفيد هذا النظام بالدرجة الأولى الشركات الأجنبية والمستثمرين والمقرضين، ولتطبيق هذا النظام عدة فوائد بالنسبة للاقتصاد حيث يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما ساعد على تنشيط السوق المالي الجزائري، ولكون هذا النظام مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية عدة فوائد على غرار الفوائد الناجمة جراء تطبيقه، أهمها الإستفادة من الخبرات المتراكمة لمجلس معايير المحاسبة الدولية، وكذا توفير الجهد والوقت اللازمين لإعداد معايير محاسبية محلية، كما يجب تكلفة إعداد معايير محاسبية محلية.

**الفرضية الثالثة:** لا توجد معوقات تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية،

يعطينا الجدول رقم 08 نتائج إختبار T للعينة البسيطة، فتشير النتائج إلى وجود عدة معوقات تعليمية ومهنية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، ومن أهمها بحسب أفراد العينة إعتبار المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة وغير كافية للقيام بالتحضيرات والاستعدادات اللازمة لذلك، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.34، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 25.07 بمستوى دلالة  $\alpha$  Sig (0.00) وهي أقل من 5%، كما إعتبر أفراد العينة التفاوت بين ما يتّم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي من المعوقات الرئيسية التي لا تساعدهم في التكيف السريع مع مختلف متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.29

؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 22.75 بمستوى دلالة Sig (α) 0.00 وهي أقل من 5%، وكذلك بحسب أفراد العينة أنّ هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع النظام المحاسبي المالي دون استشارة الكفاءات من إدارات في الجامعة أو خبراء محاسبين متمرسين، يعتبر معوق رئيسي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.28؛ وهي أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 24.23 بمستوى دلالة Sig (α) 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لم يعتبر أفراد العينة طريقة الحصول على شهادات المهنية من ضمن المعوقات التي يمكن أن تحد من التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.15؛ وعلى الرغم كونه أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، إلا أن قيمة t بلغت 1.64 بمستوى دلالة Sig (α) 0.10 وهي أكبر من 5%،

لكن تختلف درجة حدة وأهمية تلك المعوقات بحسب نوع الوظيفة، ففي حين يرى الأساتذة الجامعيون أن قلة المدرسين الكفئيين والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي، هو أهم معوق يواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي حيث بلغ متوسط حسابي له 4.43، بمستوى دلالة 0.00 وهي أقل من 5%، يرى محافظ الحسابات أن هذا ليس بمعوق فقد بلغ المتوسط لديهم 3.13 بمستوى دلالة 0.25 وهو أكبر من 5%، وتتقارب وجهات النظر للمدققون ومحاسبو الشركات فيرون أنّ التفاوت بين ما يتمّ تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي، هو المعوق الأهم، ويبلغ ضعف في مستوى العلمي المحصل عليه من الجامعة، كما يعتبرون أن المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة من المعوقات المهمة،

فتشير النتائج إلى وجود عدة معوقات ثقافية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، وبحسب أفراد العينة يعدّ تباين اللغة والدين من المعوقات التي تحد من عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي، فهذا الاختلاف يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات واختلاف في بعض الممارسات، حيث بلغ المتوسط الحسابي 3.29 وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 3.3 بمستوى دلالة Sig (α) 0.00 وهي أقل من 5%، في حين لا يرون أن اختلاف الحضارات والثقافات بين الجزائر والدول المتقدمة، من ضمن المعوقات، حيث بلغ المتوسط الحسابي 2.92 وهو أقل من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3،

وبعد تحديد رأي كل فئة على حدى، إتضح أن الأساتذة الجامعيين متفقون مع المدققين على أنه لا أثر للاختلافات الحضارية والثقافية والدينية بين الجزائر والدول المتقدمة على تطبيق النظام المحاسبي المالي، كما تشير النتائج إلى وجود عدة معوقات اقتصادية تحد من عملية التطبيق السليم لنظام المحاسبي المالي في الجزائر، ومن أهمها بحسب أفراد العينة عدم تمّ اشي قوانين الضريبة مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، حيث بلغ المتوسط الحسابي 4.1، وهو أعلى من متوسط أداة القياس المقدر بـ 3، وبلغت قيمة t لهذه الفقرة 14.36 بمستوى دلالة Sig (α) 0.00 وهي أقل من 5%، ويتلوه المعوق المتعلق بصغر السوق مالي



الجزائري بمتوسط حسابي 4.01، حيث بلغت قيمة t لهذه الفقرة 16.5 بمستوى دلالة (α) Sig 0.00 وهي أقل من 5%،

لكن تختلف درجة أهمية كل معوق بحسب الفئة، ففي الحين الذي يرى فيه المدققون ومحاسبو الشركات أن أهم معوق هو عدم تمّ اشي قوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي، يرى الأساتذة الجامعيون أن المعوق المهم صغر السوق مالي الجزائري،

جدول رقم 08 اختبار T للعينية البسيطة حول المعوقات التي تواجه عملية تطبيق النظام المحاسبي المالي												
محاسبو الشركات			المدققون			الأساتذة الجامعيون			الإجمالي			نص الفقرة
المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	المتوسط الحسابي	الدلالة Sig	قيمة t	
4.51	0.00	20	4.52	0.00	22	3.82	0.00	7.2	4.29	0.00	22	التفاوت بين ما يتمّ تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي
4.37	0.00	19	4.48	0.00	21	3.39	0.00	4.1	4.1	0.00	17	ضعف في مستوى العلمي المحصل عليه من الجامعة
3.79	0.00	8.7	4.28	0.00	20	3.69	0.00	5.1	4	0.00	15	برامج المحاسبية المحوسبة المتوفرة لاتتمّ اشي مع متطلبات النظام المحاسبي المالي
3.88	0.00	7.4	2.34	0.00	- 5.3	3.34	0.03	2.2	3.15	0.10	1.6	طريقة الحصول على شهادات المهنية لاتتمّ اشي مع مستجدات النظام المحاسبي المالي
3.8	0.00	8.6	3.04	0.16	1.4	3.87	0.00	6.2	3.54	0.00	8.6	تباين المستوى التعليمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يؤدي إلى اختلاف درجة فهم المعايير
4.45	0.00	19	4.44	0.00	21	3.95	0.00	8.5	4.28	0.00	24	هيمنة بعض الجهات الرسمية على وضع النظام المحاسبي المالي دون استشارة الكفاءات من إطارات في الجامعة أو خبراء محاسبين متمّ رسين
4.4	0.00	14	4.48	0.00	21	4.13	0.00	11	4.34	0.00	25	المدة المخصصة لإعادة تأهيل الممارسين لمهنة المحاسبة صغيرة
4.37	0.00	13	2.67	0.00	- 3.8	4.08	0.00	11	3.66	0.00	7.8	دورات إعادة التأهيل للمحاسبين غير مناحة للجميع بسبب غلاءها وقلتها
4.35	0.00	12	3.13	0.25	1.1	4.43	0.00	19	3.93	0.00	11	قلة المدربين الكفنيين والمتخصصين في إعطاء دورات حول النظام المحاسبي المالي

3.53	0.00 3	3.1	2.48	0.00	- 7.4	2.82	0.27	1.1-	2.92	0.37	0.9-	اختلاف الحضارات والثقافات التي مرت بها الجزائر مقارنة بالدول المتقدمة وانعكاسات ذلك علفهم شعوبها للحياة وعلى ممارساتهم اليومية
3.64	0.00	4	3.05	0.66	0.4	3.21	0.19	1.3	3.29	0.001	3.3	تباين اللغة والدين يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في المعايير المحاسبية الدولية
4.13	0.00	16	3.51	0.00	7.4	3.91	0.00	6.6	3.84	0.00	14.1 6	النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحصر عملية الالتزام على مواضع محدودة
4.09	0.00	7.9	3.84	0.00	11. 3	4.13	0.00	11.1	4.01	0.00	16.5	صغر السوق المالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب
3.77	0.00	6.5	2.51	0.00	- 6.8	3.52	0.00	4.2	3.23	0.002	3.1	أداء القطاع البنكي يؤدي إلى حصر التطبيق بالمعايير المحاسبية الدولية في معاملات محدودة
4.33	0.00	13	4.48	0.00	21	3.43	0.01	2.6	4.1	0.10	14	عدم تمّ اشي قوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي

#### خلاصة إختبار الفرضية الثالثة:

تمّ إختبار في هذه الفرضية مختلف المعوقات التي من الممكن أن تحد أو تعرقل تطبيق النظام المحاسبي في الجزائر بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة (الأساتذة الجامعيين والمدققون ومحاسبو الشركات)، وأشارت النتائج لوجود العديد من المعوقات التعليمية والمهنية والثقافية والاقتصادية، تعرقل التطبيق السليم للنظام المحاسبي المالي، ومن أهم المعوقات بحسب القائمين على مهنة المحاسبة هي:

- قصر المدة المخصصة لإعادة تأهيل القائمين على مهنة المحاسبة،
- عدم تماشي قوانين الضريبية مع متطلبات النظام المحاسبي المالي،
- صغر حجم السوق المالي الجزائري.

## النتائج:

من خلال الإستبانة التي وزعت على عينة شملت ثلاث فئات (الأساتذة الجامعيين والمدققون ومحاسبو الشركات) مهتمة بشؤون الممارسات المحاسبية، خلصت الدراسة إلى:

- هناك تفاوت كبير في الدرجة التأييد لتطبيق النظام المحاسبي المالي بين مختلف الفئات الثلاثة، فالأساتذة الجامعيين الأكثر تأييدا، في حين لم يختلف المدققون مع محاسبو الشركات في درجة التأييد،
- درجة التأييد بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي سنة 2010 أعلى منها قبل التطبيق سنة 2010، مما يعكس إرتفاع درجة التقبل والتأقلم لدى الممارسين لمهنة المحاسبة للتغيرات الحاصلة بمجال المحاسبة بمرور الزمن،
- وجود عدة معوقات تحد من تطبيق النظام المحاسبي المالي في الجزائري، وذلك بحسب الممارسين لمهنة المحاسبة، نوجزها في ما يلي:

- قصر المدة المخصصة لإعادة تأهيل القائمين على مهنة المحاسبة،
  - برامج المحاسبة المحوسبة المتوفرة لا تتماشى مع متطلبات النظام المحاسبي المالي،
  - التفاوت بين ما يتم تدريسه في الجامعات مع ما هو معمول به في الواقع العملي،
  - تباين المستوى التعليمي بالمقارنة مع الدول المتقدمة، يؤدي إلى اختلاف درجة فهم المعايير المحاسبية،
  - تباين اللغة والدين يؤدي إلى نشوء اختلاف في فهم المصطلحات المحاسبية الرئيسية المستخدمة في المعايير المحاسبية الدولية،
  - النظام المحاسبي المالي مقتبس من المعايير المحاسبية الدولية المصاغة على أساس خصائص الدول المتقدمة، هذا الأمر يحد من عملية الالتزام على مواضيع محدودة،
  - عدم تماشي قوانين الضريبة مع متطلبات النظام المحاسبي المالي،
  - صغر السوق المالي الجزائري مما يجعل عملية الالتزام توجه من قبل مصالح الضرائب.
- على الرغم من مختلف الصعوبات والمعوقات التي تم سردها، إلا أن الممارسون لمهنة المحاسبة في الجزائر، يتفقون على وجود عدة فوائد ومزايا ناتجة عن تطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير المحاسبية الدولية، وهي:

- يقدم النظام المحاسبي المالي معلومات أعلى جودة وأكثر فائدة وفق حاجة مستخدمي المعلومات،
- يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي المستثمرين في الأسواق المالية والمقرضين في إتخاذ قراراتهم الاقتصادية، من خلال توفير المعلومات المالية الملائمة لهم،
- يساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يخدم الاقتصاد ككل،
- يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي عملية تنشيط السوق المالي الجزائري من خلال تأهيل الشركات الاقتصادية كخطوة أولى لإدراجها في السوق المالي،

- يفيد تطبيق النظام المحاسبي المالي للشركات الأجنبية من خلال:
  - ربط أنشطة مجموعة هذه الشركات بنشاط فروعها،
  - تقليل من الفروقات في أساليب قياس نتائج الفروع،
  - تحديد قيمة المردودية الاقتصادية المحققة من الأموال المستثمرة في كل فرع من فروعها،
  - تجنب تكاليف ترجمة التقارير السنوية لفروعها.
- كون النظام المحاسبي المالي مستوحى من المعايير المحاسبية الدولية:
  - توفير الجهد والوقت لإعداد معايير محاسبية محلية،
  - الاستفادة من خبرات المتراكمة لمجلس المعايير المحاسبية الدولية.

#### الإقتراحات

- من خلال النتائج المحصل عليها ومن خلال الجانب النظري للدراسة، يقترح الباحث التوصيات الآتية:
- ضرورة تعزيز دور السوق المالي الجزائري من خلال تبسيط عملية الإدراج فيه،
  - القيام بمحاملات تسويقية شاملة وهادفة، بقصد جذب الشركات الاقتصادية لدخول البورصة، من خلال تبيان الفرص المتاحة التي يمكنهم الاستفادة منها إذا ما تم إدراجهم بالبورصة،
  - القيام بمجهودات إضافية في ما يخص التشريعات الضريبية مع تعزيز إستقلالية الممارسات المحاسبية عن التوجيهات الضريبية.

#### قائمة المراجع

- حسين القاضي و مأمون حمدان، 2000، المحاسبة الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان الأردن،
- طارق عبد العال، دليل المحاسب إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية، دار الجامعية، مصر، 2006.
- عباس علي ميرزا وآخرون، المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية: كتاب ودليل، وإيلي لنشر والتوزيع، طبع في الأردن، 2006،
- محمد أبو نصار وجمعة حميدات، 2010، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية جوانب النظرية والعملية، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- نعيم دهمش، محمد ابو نصار، محمود الخلايلة، 2005، مبادئ المحاسبة، ط2، دار وائل، عمان.
- أحمد خليف، 1997، دراسة وتقييم معايير المحاسبة الدولية ومدى قابليتها للتطبيق في الممارسة في مصر، الإدارة العامة، المجلد 37 العدد 03، ص ص: 541-585.
- ظاهر القشي، أثر الأزمة المالية العالمية على جهات تشريع معايير المحاسبة، بحث منشور في الموقع دليل المحاسبين العربي: [www.jps-dir.com](http://www.jps-dir.com)، بتاريخ 15-12-2011.
- نعيم دهمش، 2001، "معايير المحاسبة الدولية وهيمنة العولمة"، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد: 116،

- كوشعاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) الموحد، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد: 06، جامعة الشلف، الجزائر، سنة 2009، ص ص: 289-312.
- وليد زكريا صيام، (2005). إيجابيات ومعوقات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الأردن، دراسة إستكشافية لأراء القائمين على مهنة المحاسبة في الأردن. المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، م 01، ع 02، 1-17
- بشير بن عشي، المعايير المحاسبية الدولية والبيئة الجزائرية متطلبات التطبيق، بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" أيام: 27 - 29 افريل 2009
- العربي تيقاوي، 2011، النظام المحاسبي الجزائري الجديد بين متطلبات التوافق مع المعايير الدولية للمحاسبة وتحديات التطبيق مع البيئة الجزائرية، بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.
- محمد أبو نصار ، 2011، تبنى معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية بين النظرية والتطبيق - التجربة الأردنية- بحث مقدم لمؤتمر كلية الاقتصاد بجامعة البليدة حول: النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة (IFRS-IAS) والمعايير الدولية للمراجعة (ISA) : التحدي، المنعقد أيام 13-14 ديسمبر 2011.
- نورالدين مزياني، النظام المحاسبي الجزائري الجديد، بين الإستجابة لمتطلبات تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتحديات البيئة الجزائرية، بحث مقدم لمؤتمر جامعة العلوم التطبيقية حول: إدارة منظمات الأعمال: التحديات العالمية المعاصرة" أيام: 27 - 29 افريل 2009.
- بلغيث مداني، 2005، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- الأزهر عزه، 2009، عرض ومراجعة القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية دراسة حالة النظام المحاسبي المالي بالجزائر الجديد، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.
- دهي دنيا موفق، 2007، مدى تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في سوريا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا.
- فؤاد عبد العزيز، الانتقال من المخطط المحاسبي إلى النظام المحاسبي المالي على ضوء المعايير المالية الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البليدة، الجزائر، 2009،
- القانون 75-35 المؤرخ في 29 أفريل سنة 1975 والمتضمن المخطط الوطني للمحاسبة الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 37 لسنة 12، الصادرة بتاريخ 09 ماي 1975،
- القرار المؤرخ في 23 يونيو 1975 والمتعلق بكيفية تطبيق المخطط الوطني للمحاسبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد: 24 لسنة 13، والصادرة بتاريخ 23 مارس 1976،
- القانون رقم 07-11 المؤرخ بتاريخ 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 74 لسنة 44، الصادرة بتاريخ: 25 نوفمبر 2007.
- المرسوم التنفيذي 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27 لسنة 45، الصادرة بتاريخ: 28 ماي 2008.

- القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 والمحدد لقواعد التقييم واملحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، والمحدد لأسقف رقم الأعمال وعدد المستخدمين والنشاط، المطبقة على الكيانات الصغيرة بغرض مسك محاسبة مالية مبسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 19 لسنة 46، الصادرة بتاريخ: 25 مارس 2009.
- C. Roberts et autres, International Financial Reporting, Prentice Hall, 3eme edition, UK, 2005
- International Accounting Standards Board, (2010), International financial reporting standards, London, UK: IASB.
- Keith Alferdson and al., 2005, Applying international accounting standards, John Wiley & Sons Australia
- Kieso, D. E., Weygandt, J. J. and Warfield, T. D. (2005). Intermediate Accounting, 11th edition, USA: John Wiley & Sons.
- Ralph, T., 2004, Complete Guide to international financial reporting standards: including IAS and interpretation, London: thoroood.
- Saci djelloul, comptabilité de l'entreprise et système économique, opu, Algerie.
- Schroeder, R. G., Clark. M. W. and Cathey, j. M., 2005, Financial accounting theory and analysis: text readings and cases, 8th edition, USA: John Wiley and Sons.
- Van Greuning, H. 2006. International financial reporting standards: A Practical Guide, (4th Edition), USA: The World Bank.
- Adhikari& others, 1999, environment factors influencing accounting disclosure – requirements of global stock exchanges, Journal of International Financial Management and Accounting, Pp 75-150
- Daniel Zeghal&KarimMhedhbi,2006An analysis of the factors affecting the adoption of international accounting standards by developing countries, The International Journal of Accounting, V: 41, Pp: 373–386.
- ElizabethEccher& PaulM. Healy,2000The role of international accounting standards in transitional economiesSocial Science Research Network Electronic Paper Collection, www.ssrn.com, at 20 Jan 2008.
- KhaledAljifri, Hussein Khasharmeh, 2006, An investigation into the suitability of the international accounting standards to the United Arab Emirates environment, International Business Review V: 15, p p: 505–526
- MonirZaman Mir&Abu Shiraz Rahaman, 2004, The adoption of international accounting standards in Bangladesh, Accounting, Auditing & Accountability Journal, Vol. 18 No. 6, pp. 816-841.